أثر المعرفة في اتجاهات الشباب نحو مشاركة المرأة في الفضاء العام: دراسة تجريبية مع تلامذة الثانية البكالوريا

الحسين غروي – دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية-
جامعة سيدي محمد بن عبد الله -فاس-

ملخص البحث

تتغيا الورقة البحثية رصد العلاقة المفترضة بين متغيري المعرفة الديموقراطية ومواقف عينة الاختبار حيال مكانة المرأة في الفضاء العام. توسلت لأجل قياس مؤشر المعرفة برائز مكون من 24 سؤالا، فيما تم فحص المواقف اعتمادا على أداة قياس للمواقف مكونة من 6 بنود. خلصت الدراسة إلى متوسط في المعرفة الديموقراطية في حدود 51.54 بالمئة. وعلى أساس النوع، كانت المعرفة الديموقراطية والمواقف الإيجابية أفضل لدى الذكور. وفيما يتعلق بالمجال، كان لدى تلامذة المجال القروي معرفة أقل بشكل ملحوظ. انتهت الدراسة إلى وجود علاقة دالة بين مستوى المعارف الديموقراطية لدى عينة الاختبار وطبيعة المواقف المتبناة تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام.

الكلمات المفتاح: المعرفة - الديموقراطية - المعرفة الديموقراطية – المواقف- الفضاء العام.

***Research Title**: The Impact of Knowledge on Youth Attitudes towards Women's Participation in the Public Sphere: An Experimental Study with Baccalaureate Students.*

***Abstract**: This research paper aims to examine the presumed relationship between the variables of democratic knowledge and the attitudes of the test sample towards the status of women in the public sphere. To measure the knowledge index, a 24-item questionnaire was used, while attitudes were assessed using a 6-item attitude measurement tool. The study found an average of 51.54% in democratic knowledge. In terms of gender, males exhibited higher levels of democratic knowledge and more positive attitudes. Regarding the field of study, students from rural areas showed significantly lower levels of knowledge. The study concluded that there is a significant correlation between the level of democratic knowledge among the test sample and the adopted attitudes towards the status of women in the public sphere.*

***Keywords**: knowledge, democracy, democratic knowledge, attitudes, public space*

مقدمة

ينماز تناول حضور المرأة في الفضاء العام ببعد إشكالي لما يتولد عنه من أسئلة تتصل بمواضيع الانقسامية وانفصام الشخصية، وفي ذلك ما يشي بحجم الهوة القائمة بين الطموح الديمقراطي والمنظور الحقيقي للأفراد حول دور ومساهمة فئات اجتماعية في الحياة السياسية. فداخل المجتمعات التي لم تترسخ فيها قواعد التجربة الديمقراطية بعد – وعلى الرغم عن الحضور المحتشم للمرأة في مواقع تدبيرية داخل الفضاء العمومي– فإن الثقافة المجتمعية لا زالت ترزح تحت وطأة بعض التأويلات الثقافية التي تعلي من مكانة الرجل، وتمنحه موقعا متميزا على حساب المرأة، الأمر الذي ترتب عنه خلق اتجاهات متحفظة بشأن ولوج المرأة معترك الحياة السياسية مع النزوع نحو إقصائها بوصفها فاعلا غير مرغوب في المشاركة السياسية، بل ذهب البعض إلى حد التعبير عن الاستنكاف عن مقاسمتها الفضاء العام بشكل كلي.

يشهد استقراء تاريخ العلاقة بين المرأة والسياسة بحجم التعقيدات والتوترات التي طبعت هذه العلاقة على امتداد قرون عدة، كما يميط اللثام عن الطفرات التي طالت تطور منظومة الحقوق المكفولة للمرأة وأدوارها داخل المجتمع. لقد أفضى استبعاد النساء من المشاركة النشطة في السياسة مند عهد "الديموقراطية الأثينية" خلال القرن التاسع عشر، إلى ظهور حركة من أجل حقوق المرأة، لتبدأ معالمها في التشكل داخل أوروبا وأمريكا الشمالية. وكانت الجهود منصبة حول الحق في التصويت الذي انتزع أخيرا عام 1918 في المملكة المتحدة و1920 في الولايات المتحدة، وفي العديد من البلدان الأخرى حول العالم في السنوات التي تلت ذلك إلى أن صار اليوم حقا مكفولا للمرأة في جميع الأنظمة السياسية مهما كانت طبيعتها السياسية.

استمرت معركة المرأة لانتزاع مزيد من الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية، لتحقق تقدما كبيرا في التعليم والعمل أهلها لتولي مناصب وزارية في فرنسا ستينيات القرن الماضي، وتوجت في النهاية باستصدار اتفاقية دولية تلغي كل أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979. منذ هذا التاريخ، تنامى الوعي العالمي بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وقامت معظم الدول بالتصديق على صكوك دولية تُعنى بضمان بحقوقها الإنسان، وأنشأت آليات وطنية لتعزيز مشاركتها في شتّى المجالات. وبالرغم من هذه التحولات الهامة التي تبعث على التفاؤل، وما حققته الحركة النسوية تتويجا لما كافحت من أجله لوقت طويل، وما نالته من اعتراف عالمي على مستوى المؤسسات كمواطنة كاملة الحقوق، تجسد من خلال الإقرار الدولي بحقوقها في متون الوثائق الدولية ذات الصلة بمنظومة حقوق الإنسان، فما زال دور المرأة في الفضاءات العمومية، وفي مواقع صنع القرار محيّبا للآمال ولا يمثل مصدر ارتياح للمدافعين عن فكرة المساواة بين الجنسين. وكثيرة تلك الدراسات التي تربط ذلك بالتحديات الثقافية، والاقتصادية والسياسية. إن البنى الثقافية والمعرفية لا تزال تشكل تحديا حقيقيا يواجه تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.

لا ريب أن عقد الصلة بين المعرفة وموقع المرأة في الفضاء العمومي ليعتبر نقطة انطلاق حقيقية لممارسة حقوقها كاملة في مجتمع المواطنة، بل يمكن للمستوى المعرفي تحفيز الأفراد للاعتراف الطوعي بالحقوق السياسية للمرأة. إذ غالبا ما يميل الأفراد ممن يمتلكون معرفة أكثر حول قضايا المساواة إلى دعم الحقوق السياسية للمرأة والدفع بمشاركتها السياسية.

تعتبر المعرفة أداة قوية لتغيير الأفكار والمعتقدات الجامدة والتحيزات الثقافية، وتوسيع نطاقها ليشمل موضوع المساواة بين الجنسين ودور المرأة في المجتمع يمكن أن يساهم في تعزيز حقوق المرأة وتعبئة المزيد من الدعم لمشاركتها السياسية. فكلما تسلح الأفراد بالمزيد من المعرفة والفهم حول قضايا المرأة، تحقق تحول إيجابي في الاعتراف بحقوق هذه الأخيرة ودعم مشاركتها السياسية. إن تعزيز الوعي والمعرفة هو خطوة أساسية نحو تحقيق المساواة وتمكين المرأة في المجتمعات.

تبعا لذلك، تمثل المعرفة بالمفاهيم السياسية والقانونية والاجتماعية المتعلقة بحقوق المرأة ومساواتها أساساً لدعم حقوق المرأة السياسية وتوفير الفرص المتساوية لها في الفضاءات العمومية. فالذين يعرفون بشكل أوضح أن الدستور يكفل حقوق المرأة في المشاركة السياسية، وأن المجتمعات الديمقراطية تتطلب تمثيلًا متساويًا للجنسين في الحكومة والبرلمان، دعموا تلك الحقوق وعملوا على تشجيع المرأة على المشاركة السياسية.

مشكلة الدراسة وأهداف البحث

إن المعرفة بأسس النظم الديموقراطية مفتاح أساسي لتعزيز حقوق المرأة وضمان احترام القواعد التي تتأسس عليها. والمعرفة تلك ليست جوهرية للنساء فحسب، بل هي ذات أهمية بالغة للرجال أيضًا. فإذا كان اطلاع المرأة على حقوقها شرطا يضمن أهليتها للدفاع عن مظاهر التمييز والعنف الذي تتعرض له. فإن الأمر ذاته ينسحب على الرجال من جهة ضرورة الوعي بتلك الحقوق، وإدراك أهمية المساواة بين الجنسين لبناء مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

من داخل هذا المعطى الثقافي الذي ينهض على اعتبار المواقف الإيجابية تجاه المرأة أساسا جوهريا للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والمؤسساتي، وحتى لا يؤدي احتكار المعرفة إلى ترسيخ نظام حكم يسيطر فيه المتحكمون في المعارف، وتغدو معه الفئات الأقل معرفة أكثر ميلا إلى اتخاذ مواقف غير إيجابية تجاه المواضيع ذات الانقسامية المجتمعية بشكل عام والمرأة بشكل خاص، تروم الدراسة الإجابة عن السؤال الاشكالي التالي:

إلى أي حد تساهم المعرفة الديموقراطية بما تتضمن من معرفة بحقوق المرأة، في التأثير على مو اقف الأفراد تجاه موقع المرأة في الفضاء العمومي؟

يعقب هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي 1 : ما هو مستوى المعرفة الديموقراطية لعينة الاختبار؟

السؤال الفرعي 2 : هل توجد لدى عينة الاختبار فروق ذات دلالة إحصائية على أساس النوع؟

السؤال الفرعي 3: هل توجد لدى عينة الاختبار فروق ذات دلالة إحصائية على أساس المجال الجغرافي؟

السؤال الفرعي 4 : ما موقف عينة الاختبار تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام؟

فرضيات الدراسة

ينطلق البحث في جوابه على السؤال الاشكالي الرئيسي السابق من فرضية أساسية مفادها: كلما زاد مستوى المعارف الديموقراطية عند الشخص تكونت لديه مواقف إيجابية تجاه المساهمة الفعلية للمرأة في الفضاء العام. تعقب هذه الفرضية فرضيات فرعية ترتبط بالأسئلة الفرعية المطروحة سابقا:

الفرضية الفرعية الأولى: لعينة الاختبار مستوى من المعرفة الديموقراطية أقل من المتوسط.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد لدى عينة الاختبار فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين متوسط المعرفة الديموقراطية عند الإناث والذكور.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد لدى عينة الاختبار فروق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين متوسط المواقف من حيث المجال الجغرافي.

الفرضية الفرعية الرابعة: انطلاقا من الفرضيات الفرعية السابقة تصير لعينة الاختبار مواقف سلبية تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في مناقشة أكثر القضايا التي تشغل الرأي العالمي منذ فترة طويلة وهي موقع المرأة في الفضاء العام. من الناحية النظرية، تمثل الدراسة إغناء للمجال البحثي في موضوع المرأة والفضاء العام، بينما تنصرف أهميتها العملية الي توضيح دور المرأة في الحياة السياسية، واستكشاف أهم الدوافع المؤثرة في نجاح هذا الدور والمعوقات ذات الجذور المعرفية والثقافية التي تؤثر على مشاركتها السياسية، ومن ثمة استخلاص شروط تمكينها سياسيا وتقديم جملة من الحلول والتوصيات لصناع القرار بشكل عام والسلطات التعليمية على وجه التحديد لإيلاء مزيد من الاهتمام للمرأة في المناهج والمقررات الدراسية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة فهم العلاقة القائمة بين المعرفة الديموقراطية والمواقف تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام. تحقيق ذلك يتوقف على مدى معرفة عينة الاختبار للخصائص الأساسية للديموقراطية، ولمؤسساتها، وللحريات والحقوق الأساسية للمرأة التي تضمنها الأنظمة الديموقراطية، وكذا استخلاص مواقفهم تجاه الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة، بغاية الوقوف على مستويات التأثير المفترضة للمعرفة الديموقراطية على طبيعة المواقف المتخذة تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام.

حدود الدراسة

يعبر هذا العمل عن وجهة نظر تستند على البيانات المقدمة من قبل عينة الاختبار المكونة من تلامذة السنة الثانية بكالوريا. وقد تحكمت في الدراسة مجموعة من الاعتبارات يمكن تصنيفها على الشكل التالي:

– الحدود الموضوعية : يعتمد البحث، بشكل رئيسي، على التحليل الكمي للمعطيات، وعلى البيانات الإحصائية المستمدة بناء على أداة اختبار دراسة الجمعية الدولية للتحصيل الدراسي لسنة 2009، وتظل تشكل وجهة نظر خاصة بالجمعية الدولية. فالمتغيرات التي

وضعت لتشكيل الجانب المعرفي للديموقراطية: (المفهوم، والمؤسسات الديموقراطية، والحقوق والحريات في الفضاء الديموقراطي) تمثل فقط حدا مقبولا لتمثل وفهم الديمقراطية.

– الحدود الزمكانية : أجري المسح الإحصائي خلال الموسم الدراسي لسنة 2023-2024، في الفترة الممتدة بين شهري ماي ويونيو2024، وطالت عينة الاختبار مجموع المسجلين بالسنة الثانية بكالوريا –السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية– في خمس مديريات إقليمية تابعة للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين فاس–مكناس. ويمكن لهذا الاختيار الزمكاني أن ينضاف للحدود الموضوعية، سواء من حيث تاريخ الاختبار (بعض المؤسسات أنهت البرنامج السنوي والبعض الآخر في نهايته) أو المجال الجغرافي للمديريات الإقليمية المستهدفة من الاختبار.

الدراسات السابقة

بحثت الجمعية الدولية لتقييم التحصيل الدراسي سنة 1971 موضوع المعرفة الديموقراطية في إطار دراستها حول التربية على المواطنة" وأعادته بشكل منتظم سنوات 1971، و2001، و2009، و2016، بهدف تقييم أداء التلاميذ في مجال المعرفة والمهارات الديموقراطية. تم استعمال اختبار مكون من 47 عنصرًا موجها للتلاميذ الذين تبلغ أعمارهم 14 عاما في 28 دولة، غالبيتها ذات تاريخ ديموقراطي أكثر انتظاما.

أظهرت النتائج أن التلاميذ في جميع البلدان المشاركة في الدراسة يدركون أهمية العديد من الصفات الأساسية التي يعتقد المنظرون السياسيون أنها تقوي أو تضعف الديمقراطية. وأظهرت أيضا أن غالبية الأطفال قد توفر لديهم فهم جيد إلى حد ما لمعظم المبادئ الأساسية للديمقراطية، حيث بينت الإجابات قدرتهم على التعرف على السمات الأساسية للديمقراطية(Torney-Purta, Lehmann, Oswald and Schulz, 2001, pp. 21-69.).

على المستويات الوطنية، تناولت مسألة المعارف الديموقراطية الكثير من الدراسات الاستكشافية بالولايات المتحدة الأمريكية، أشار إلى كثير منها جوانيون (2004) في إطار ما سمي في أعمال كونفيرس بالتطويرين "الأيديولوجي"، و"السياسي (Joignant, 2004, pp. 149-173). شكلت جميعها؛ كما دقق بينيت (2000)؛ نماذج لقياس المعرفة السياسية للأفراد عن طريق دراسات في إطار "مجموعات"، أو في "شكل سلاسل زمنية" تجمع بين المعرفة السياسية الواقعية وأبعادها التحفيزية (Bennett, and al, 2000, p. 107.)، ما سمح بتصنيف الأفراد وفقًا لمعارفهم، وبتحديد مستوى كفايتهم السياسية. في هذا الصدد، أشارت دراسة تقييمية أجراها جان (1988)، وأعاد إنجازها (1998) رفقة نيامي، تتعلق بالمعرفية الديمقراطية لعينة اختبار مكونة من تلامذة أقسام الرابع والثامن والثاني عشر، إلى وجود فجوة كبيرة بين التلاميذ على أساس خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وأبرزت تباينات عميقة بين الفئات الأكثر والأقل ثراء، وبين الأسر الأكثر والأقل تعلما(Niemi & Junn, 1998, p. 256.).

أما الدراسات السابقة حول المواقف تجاه موقع المرأة في الفضاء العام، فيمكن الإشارة لدراسة كل من فورنهام وجينتر (1989) في بريطانيا باستعمال أداة اختبار تتعلق بالمواقف تجاه فرص عمل النساء، وتجاه ولوجهن لمجال السياسة بالاشتغال على عينة مكونة من أفراد تتراوح أعمارهم بين 12 و22 سنة. حيث استخلصت فوارق واضحة في مواقف الإناث التي تدعم مشاركة معززة للمرأة عكس

مواقف الذكور(Furnham & Gunter, 1989, as cited in, Judith Torney-Purta and al., 2001, p. 108.).

من جانبها، وضعت هاهن (1998)، في دراسة أشار إليها توربي بورطا (2001)، بنودا تتعلق بحقوق المرأة في دراستها للمراهقين في كل من الدانمارك وإنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة، واستنتجت وجود تطور في تأييد أكبر للنساء في مجال السياسة عام 1993 مقارنة بسنة 1986 في جميع البلدان باستثناء ألمانيا، وكان الفرق بين الجنسين بذات الحجم، حيث أبدت الإناث تأييدا ودعما واضحين لمشاركة المرأة (Hahn, 1998, as cited in, Judith Torney-Purta and al., 2001, p. 106.). كما استنتجت كذلك وجود اختلافات كبيرة بشكل خاص في الرغبة للتصويت لصالح "امرأة" تشغل مركزا سياسيا رفيعا، وهو استنتاج أقرب لاستنتاجات كل من جيليسبي وسبون في عمليهما المشترك، في الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة (Gillespie and Spohn, 1987, pp. 208–218). والخلاصات نفسها انتهت إليها دراسة ميلر وآخرون (1996) في استطلاع حقوق البريطانيين، حيث ذهب كثيرون أبعد في دعمهم للمساواة بين الرجل والمرأة، فصاروا يقبلون بإحداث تغييرات في القوانين لتشجيع زيادة تمثيل النساء بالبرلمان(Miller, and al, 1996, as cited in Torney-Purta, Lehmann, Oswald and Schulz, 2001, p. 108.).

أولا: طريقة الإجراءات

منهج الدراسة

يستهدف البحث تقديم وصف موضوعي لمكتسبات التلاميذ من المعارف ذات الطبيعة الديموقراطية، وبسط مواقفهم تجاه موقع المرأة في الفضاء العمومي. ومن ثمة، يعتمد بشكل كبير على المنهج الوصفي الذي يهدف توصيف الظاهرة بشكل مفصل ومنهجي، اعتمادا على جمع البيانات من مصادر متعددة مثل الملاحظات، المقابلات، الاستبيانات، والوثائق. يتم تحليل البيانات المجمعة بطرق إحصائية وكمية، وتفسيرها بطرق تتبع المعنى وتفهم الظواهر.

مجتمع البحث وعينة الاختبار

يتكون مجتمع البحث من مجموع تلامذة المستوى الثاني بكالوريا خلال الموسم الدراسي 2024/2023. وقد تم اختيار عينة ممثلة تمثيلا تناسبيا من حيث النوع والتوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية لخمسة مديريات تابعة إداريا للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة فاس-مكناس وهي مديريات فاس، وصفرو، ومولاي يعقوب، وتازة، وبولمان. مجموع العينة وصل 848 منهم 575 في المجال الحضري، و417 إناث. تتراوح أعمارهم بين 17 سنة و20 سنة. اختيار هذه العينة غايته اجراء مقارنات مع الدراسات الدولية التي اشتغلت على المعرفة الديموقراطية لدى عينات مكونة من متعلمين ينتمون لأسلاك مختلفة.

جدول 1: توزيع عينة الاختبار على أساس النوع والمجال الجغرافي

المديرية	عدد المسجلين حسب الجنس			عينة الاختبار حسب الجنس		
	قروي	حضري	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
بولمان	41	40	81	45	36	**81**
فاس	6	398	404	191	213	**404**
صفرو	32	68	100	51	49	**100**
تازة	147	66	213	117	96	**213**
مولاي يعقوب	47	3	50	27	23	**50**
المجموع	**273**	**575**	**848**	**431**	**417**	**848**

متغيرات الدراسة

تمثل المعرفة الديموقراطية في هذا البحث متغيرا وسيطا بين المواقف تجاه موقع المرأة في الفضاء العام والمتغيرات السوسيو–ديموغرافية المتحكمة في تحديد مستواها لدى عينة الاختبار. لذلك سيتم استخدام ثلاث فئات من المتغيرات لبناء النموذج النظري لهذا البحث:

– المتغيرات السوسيو–ديموغرافية : تلعب دور المتغيرات المستقلة لمتغير المعرفة الديموقراطية، وتضم الخصائص الفردية لأفراد العينة، والمستوى السوسيو–الاقتصادي لأسرهم، والخصائص المجالية لتمدرسهم.

– متغير المعرفة الديموقراطية : يلعب دور المتغير الوسيط بين المتغيرات السابقة ومتغير المواقف تجاه المرأة.

– متغير المواقف تجاه موقع المرأة في الفضاء العام : يأخذ دور التابع للمتغير المستقل المتعلق بالمعرفة الديموقراطية. وينتهي تفاعل هذه المتغيرات جميعا بتشكيل النموذج النظري المنتظر من هذا البحث، بحيث تساهم المتغيرات الديموغرافية في تحديد مستويات المعرفة الديموقراطية، والتي بدورها تحدد مواقف التلاميذ تجاه موقع المرأة في الفضاء العام.

ثانيا: تطوير أدوات الاختبار

أ. تطوير أداة اختبار المعرفة الديموقراطية

تم تطوير اختبار مكون من أربعة وعشرين سؤالا لتقييم المعرفة الديموقراطية، ثمانية عشر منها لتقييم المحتوى الديموقراطي (سمي بالنوع1)، وستة أخرى لتقييم القدرة على تفسير السلوك السياسي (سمي بالنوع 2). كل سؤال قدم مصحوبا بأربع إجابات مشوشة واحدة ضمنها صحيحة. ولتفادي الإجابات العشوائية أضيفت للأجوبة المقترحة إمكانية الجواب ب "لا أعرف"، تعتبر بدورها ضمن الأجوبة الخاطئة. تم إدخال كل منها في قاعدة بيانات المستجوبين، وكانت جميع البنود قابلة للاختبار في مختلف المديريات الإقليمية المستهدفة. تغطي جميعها نطاقًا واسعًا من المحتوى الديموقراطي، صنف إلى ثلاثة مجالات رئيسية:

- الديمقراطية وخصائصها التعريفية؛
- المؤسسات والممارسات في النظم الديمقراطية؛
- المواطنة: حقوق وواجبات الأفراد في الدولة الديموقراطية.

غطت بنود النوع الأول جميع المجالات الفرعية الثلاثة، مع التركيز على المبادئ والأفكار المحورية والأمثلة العامة دون الانشغال بالترتيبات السياسية للنظم الديموقراطية، أي على مبادئ الديمقراطية والمؤسسات المرتبطة بها، بدل التركيز على الاجراءات العملية التي تحققها. لذلك، لم يتضمن الاختبار بنودًا حول آليات محددة للعملية الانتخابية أو الهيكل الحكومي في النموذج الديموقراطي بالنظر لاختلافاتها العميقة في التجارب الدولية.

أما عناصر النوع الثاني فاستهدفت تقييم قدرات التلاميذ في مجال التفسير والتأويل السياسي، أي القدرة على الوصول إلى الفهم السياسي الصحيح للرسائل المتبادلة بين الفاعلين السياسيين. خصصت لها أسئلة لتقييم القدرة على فهم مضمون أدوات التواصل السياسي الأكثر استعمالا كالمقالات الصحفية، والرسوم الكاريكاتورية، والنشرات الإخبارية للأحزاب السياسية. وجميعها صيغت بشكل يستطيع تلامذة البكالوريا فهمها وتأويلها بشكل مستقل.

وبالنظر للإشكالات التي يطرحها الخلط بين فكرتي الرأي والحقيقة في الفضاء العمومي، وما تثيره من صعوبات تقوض جهود التفاهم بين الأفراد والجماعات، وتفضي إلى التعصب والعنف، أدرج سؤال للتمييز بين بيانات تتعلق بعضها ب"الحقيقة وبعضها الآخر ب"الرأي".

1. صدق أداة اختبار البعد المعرفي

اعتمد في صدق الأداة على صدق الاتساق الداخلي لأسئلة الاختبار المعرفي، ثم التأكد من قدرتها التمييزية.

1.1 صدق الاتساق الداخلي لأداة اختبار المعرفة الديموقراطية

تحليل ومعالجة صدق المعطيات الإحصائية تم اعتمادا على برنامج Spss بحساب معامل ارتباط كل بند بالمجموع الكلي لبنود الاختبار. تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة القياس وكل محور من محاورها، ومن مستويات ارتباط الفقرات المكونة لها بعضها ببعض، والتأكد من عدم التداخل بينها، من خلال إيجاد معاملات الارتباط باستخدام معامل بيرسون (Rakotomalala, 2012, pp. 10-11). يبرز جدول 2 درجة التوافق بين كل بند ومجموع البنود الخاصة بالأداة.

جدول 2: نتائج صدق الاتساق الداخلي لاستمارة المعرفة الديموقراطية

الفقرة	السؤال	معدل ارتباط السؤال	السؤال	معدل ارتباط السؤال
الاتساق الداخلي لبنود فقرة "المحتوى الديموقراطي" -النوع 1-	س 1	.6990**	س 10	.7120**
	س 2	.4100**	س 12	.710**4
	س 3	.4060**	س 13	.3900**
	س 4	.7030**	س 14	.4100**
	س 5	.7080**	س 15	.6970**
	س 6	.4080**	س 16	.7130**
	س 7	.3640*	س 20	.7010**
	س 8	.6260**	س 21	.7090**
	س 9	.710**3	س 22	.7100**
الاتساق الداخلي لبنود فقرة "تفسير السلوك السياسي" -النوع 2-	س11	.7010**	س 19	.6990**
	س 17	.6840**	س 23	.6780**
	س 18	.6890**	س 24	.6830**

* توجد دلالة إحصائية عند مستوى 0,95. و** توجد دلالة إحصائية عند مستوى 0.99.

يظهر الجدول أن معامل الارتباط بين البنود منفردة والمعدل الكلي معظمها دالة عند مستوى 0.01، بدرجة ثقة تصل إلى مستوى 0.99، باستثناء السؤال رقم7 درجة دلالته كانت عند مستوى 0.05، أي بدرجة ثقة تصل 0.95. أضعف ارتباط سجل في السؤال السابع مقداره r=0.364، وأقواها في السؤال 12 قيمته r= 0.714.

1.2 الصدق التمييزي لأداة اختبار المعرفة الديموقراطية

للتأكد إحصائيا من القدرة التمييزية لاختبار المعرفة الديموقراطية، تم اعتماد المقارنة الطرفية لتقييم مدى قدرة الاختبار على التمييز بين الفئتين العليا والدنيا في الصفة المقاسة، حيث صنفت أجوبة التلاميذ إلى 25 بالمئة ذات الدرجة المرتفعة، و25 بالمئة ذات المعدل المنخفض، ثم حساب الفرق بينهما عن طريق اختبار "ت" باعتماد برنامج Spss. قيمة "ت" قدرت ب 10.76 عند مستوى الدلالة 0.01، ما يؤكد وجود فروق واضحة بين إجابات التلاميذ في مستواها المنخفض، ومستواها المرتفع، ويعني أن الاستمارة تتضمن قدرة تمييزية عالية.

2. ثبات أداة قياس البعد المعرفي

ثبات أداة البحث تم عن طريق التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

2.1 ثبات أداة اختبار المعرفة الديمقراطية عن طريق التجزئة النصفية

قسمت بنود الاستمارة إلى مجموعتين متساويتين، ضمت الأولى البنود الفردية، والثانية ذات الترقيم الزوجي. بعد تحصيل مجموعي المجموعتين على حدة وحساب معامل الارتباط بينهما بواسطة معامل ألفا كرونباخ، كانت النتائج قبل وبعد تصحيحها باستعمال معادلة "سبيرمان براون"(Lovie, 1995, pp. 255–269.) على الشكل المتحصل عليها اعتمادا على برنامج Spss. تجاوزت قيمة معامل ألفا كرونباخ للأسئلة الفردية 0.849، وللأسئلة الزوجية 0.883، وكان الارتباط الجزئي بين نصفي نتائج الاختبار يساوي 0.905، وبعد تقدير معامل الارتباط الكلي باستخدام معادلة سبيرمان براون صار 0.950. ما يعني أن معامل الثبات وفق طريقة التجزئة النصفية جد مرتفع.

2.2 ثبات أداة اختبار المعرفة الديمقراطية بطريقة أولفا كرونباخ

باعتماد البرنامج الإحصائي Spss، أظهرت قيم ألفا كرونباخ (Jain & Angural, 2017, pp. 285-291.) في المرحلة الأخيرة من تجريب أداة البحث معدلات جيدة يسمح باستعمالها في تقييم المعرفة الديموقراطية لدى عينة الاختبار. فالمعدل العام لمجموع أسئلة الاستمارة المخصصة لتقدير هذا البعد هو 0,931، ما يعني أنه من الممكن إنشاء اختبار ذي معنى، وموثوق به، وصالح لتقييم المعرفة الديموقراطية التلاميذ حول المؤسسات والمبادئ والعمليات الديمقراطية ذات الصلة.

ب. تطوير أداة استكشاف مو اقف عينة الاختبار تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام

تحقيقا لهذه الغاية، وفي محاولة لتقييم مواقف عينة البحث، واستكشاف مواقفها تجاه مكانة المرأة في الحياة العامة والمشتركة، حدد البحث مقياسا مكونا من ستة بنود في المسح النهائي، غالبيتها اعتمدت في دراسة الجمعية الدولية لتقييم التحصيل الدراسي سنة 2001، وبعضها في المسح الدولي للقيم (World Values Survey, 2010-2014, p. 4) تتناول جميعها الحقوق السياسية للمرأة كالمساواة في الأجور بين الجنسين، وفي الولوج إلى مناصب الشغل، والتفضيل بين القيادة السياسية للرجال والنساء.

لحساب نتائج العناصر التي تستهدف مواقف عينة الاختبار، اعتمد البحث سلم ليكرت الخماسي (De Moura, 1990, p. 61.) بمستويات تبدأ ب"موافق بشدة" (5+) ف"موافق" (4+) و"لا رأي لي" (3+) و"غير موافق" (2+) ثم "غير موافق بشدة" (1+).

تقييم صدق الاتساق الداخلي لأداة الاختبار تم بحساب معامل ارتباط كل بند بالمجموع الكلي لبنود الاستمارة استنادا إلى برنامج تحليل ومعالجة المعطيات الإحصائية Spss. وتظهر خطاطة 1 درجة التوافق بين كل بند ومجموع البنود الخاصة بكل بُعْد.

خطاطة رقم 1: علاقات اتساق أداة اختبار المواقف تجاه المرأة

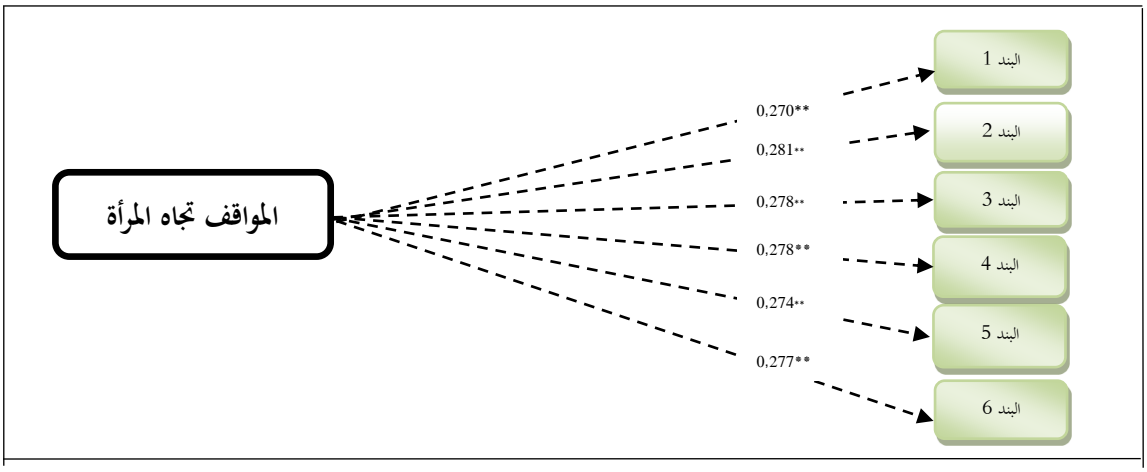

يتضح من خلال النتائج أن معامل الارتباط بين جميع البنود منفردة والمعدل الكلي لأداة اختبار المواقف الديمقراطية دال عند مستوى 0.01 بدرجة ثقة تصل إلى 0,99، ما يعني تأكيد صدق الاستمارة واتساقها الداخلي. أقوى الارتباطات سجل في البند 2، قيمته 0,281 بمستوى دلالة مرتفعة 0,000، أما أضعفها فسجل في البند 1، بقيمة 0,270، بمستوى ثقة جيدة أقل من 0,005.

ومن حيث ثبات الأداة، فتظهر نتائج ألفا كرونباخ معدلا مقبولا يسمح باستخدام الاختبار لتقييم مواقف التلاميذ تجاه المشاركة السياسية للمرأة. سجل ألفا كرونباخ معدلا بقيمة تتجاوز 0,705، وهو معدل يستجيب لمستوى ثبات الأداة.

من جهة أخرى، كشف التحليل العاملي الاستكشافي عن طريق برنامج Spss (أكده برنامج Amos) عن عاملين في أداة اختبار تشبعت عليها البنود الستة بنسبة 84,27%؛ الأول يستقرئ آراء العينة تجاه وضعيات موضوعها تشجيع مشاركة المرأة في الفضاء العمومي، تمثله ثلاثة بنود، وتمت تسميته ب"العامل 1: تشجيع مشاركة المرأة"، والثاني على العكس من ذلك يستقصي نفس الآراء إلا أنها في مواجهة وضعيات صيغت بشكل تقوض مشاركة المرأة، وتم تجميعها في إطار "العامل 2: "تقويض مشاركة المرأة".

ثانيا: تقديم النتائج

بلغ المعدل الجهوي العام للإجابات الصحيحة (C-Score)، 51,54% وهو معدل أقل من المعدل الدولي في دراسة الجمعية الدولية لتقييم التعلمات سنة 2001 البالغ 64 بالمئة (Torney-Purta, Lehmann, Oswald and Schulz, p. 46.). ما يعني أن الاختبار صعب بالنسبة لتلامذة المستوى بكالوريا مقارنة بتلامذة المستوى التاسع في الدول الثمانية والعشرين المشاركة في الدراسة الدولية.

تكشف المعدلات الإقليمية أن مديريتين فقط هما وفاس وصفرو سجلت بهما نتائج تفوق المتوسط الإيجابي للمعارف الديموقراطية (50%)، أما باقي المديريات فكانت نتائجها أقل من المتوسط. يظهر جدول 3 نتائج البحث مصنفة حسب نوهي المعرفة، والجنس والمجال الجغرافي للعينة.

جدول 3 : نتائج المعرفة الديموقراطية بالتمييز بين النوعين الأول والثاني، والجنس، والمجال الجغرافي

المديرية الاقليمية	العينة	حسب نوعي المعرفة		حسب الجنس%		حسب المجال%		المعدل الإقليمي
		المحتوى الديموقراطي	القدرة على التفسير	الإناث	الذكور	حضري	قروي	
بولمان	81	46,02	50	42,2	53,05	53,17	41,02	47,02
فاس	404	56,74	53,18	49,93	61,15	55,99	46,6	55,85
صفرو	100	52,11	47,33	41,92	54,08	52,12	38,86	47,88
تازة	213	46,45	42,72	39,23	58,18	58,65	42,89	47,77
مولاي يعقوب	50	45,78	46,67	42,93	52,61	57,76	46,72	47,38
المعدل الجهوي	848	52,30	48,91	44,83	58,47	55,65	42,88	51,54

أ- نتائج البحث الخاصة بالمعرفة الديموقراطية والجواب عن التساؤل الفرعي الأول

حققت نتائج عينة الاختبار فيما يخص معارف النوع 1 (معرفة المحتوى الديموقراطي)، معدلا جهويا قدره 52,30% مقابل 48,91% للنوع 2. وهو معدل يزيد على المعدل الجهوي العام للمعرفة الديمقراطية المقدر ب 51,54%، ما يعني أن معرفة المحتوى الديموقراطي أقل صعوبة من قدرات تفسير السلوك السياسي.

تظهر تفاصيل البنود الثمانية عشر الخاصة بمعرفة المحتوى الديموقراطي فارقا مهما بين المديريات، حيث تراوحت بين 45,02% كأضعف نتيجة سجلت بمديرية بولمان، بخطأ معياري قدره 4,32، و56,74% كأعلى نتيجة سجلت بمديرية فاس بخطأ معياري في حدود 1,57. أما البنود الستة التي تنظر في قدرة عينة الاختبار على تفسير السلوك السياسي فتراوحت بين 42,72% بمديرية تازة، و53,18% بمديرية فاس، بمعدل جهوي قدره 48,91. ما يدل على صعوبة أسئلة النوع الثاني مقارنة بأسئلة النوع الأول، ويعني أن القدرة على تفسير السلوك السياسي أضعف مقارنة بمعارف التلاميذ حول الديمقراطية بخصائصها، ومؤسساتها، والحقوق والحريات التي تقوم عليها.

كان الارتباط بين معرفة المحتوى الديمقراطي وقدرات تفسير السلوك السياسي دالا عند r=0.401 بمستوى ثقة قوية قيمتها 0,99. معنى ذلك، أنه بارتفاع مستوى معارف التلميذ حول الديمقراطية في المجالات الثلاث تتقوى قدراته على تفسير سلوك الفاعلين السياسيين.

جوابا على التساؤل الفرعي الأول، يصل البحث إلى استنتاج مستوى أقل من المتوسط للمعرفة الديموقراطية لدى عينة الاختبار، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

رسم تخطيطي 1: نتائج اختبار المعرفة الديموقراطية ببعديها حسب المديريات (تركيب الباحث)

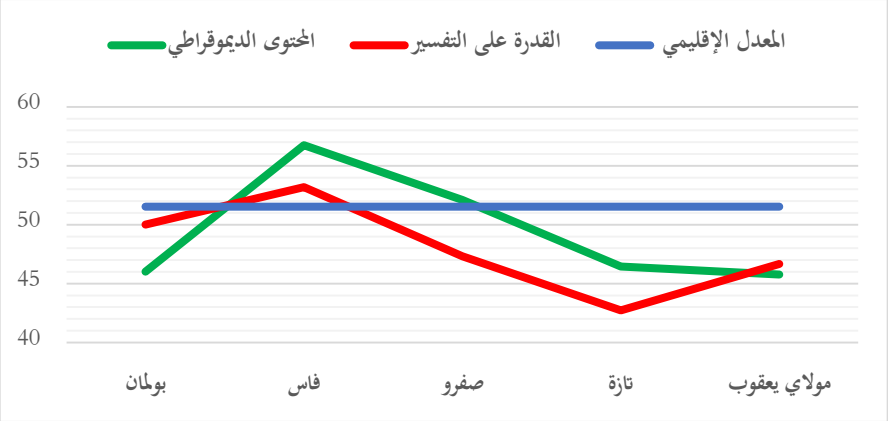

ب- تفسير نتائج المعرفة الديمقراطية على أساسي النوع والمجال

أظهرت معظم الأبحاث السابقة وجود فروقات بين الجنسين في المعرفة الديمقراطية للتلاميذ، حيث حقق الذكور درجات أعلى من الإناث. ففي الدراسة الأولى للجمعية الدولية لتقييم التحصيل الدراسي لعام 1971، كان للجنس (Genre) تأثير كبير على التحصيل المعرفي بين التلاميذ في أربع دول من أصل الدول الثمانية المشاركة في الدراسة لفائدة الذكور، وأكثر بروزًا بين التلاميذ الأكبر سناً (Torney-Purta, Lehmann, Oswald and Schulz, 1975, p. 148.). كانت الدراسات الوطنية في الغالب لها نتائج مماثلة في اختبارات مختلفة قياس المعرفة السياسية.

في الدراسة الدولية لسنة 2001، باستثناء سلوفينيا حيث أداء الإناث أفضل من الذكور، لم يُعْثَر في 27 دولة من أصل 28 شاركت في الدراسة (Torney-Purta, and al, 2001, p. 62.) على فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في المعرفة الديموقراطية.

في هذا البحث، أظهرت النتائج وجود اختلافات في تحصيل المعرفة الديموقراطية بين الجنسين. بدا جليا وجود تفوق واضح للتلاميذ الذكور، بمتوسط جهوي وصل 58,47 بالمئة، مقابل 46,63 بالمئة للإناث. لدى الإناث، يمكن تشكيل فئتين؛ أولى أظهرت معرفة ديمقراطية منخفضة وتضم مديريات بولمان، وصفرو، وتازة، ومولاي يعقوب، وثانية تمثل نتائج تلامذة مديرية فاس سجل بها معدل أقل بقليل من المتوسط الجهوي. أما نتائج الذكور فتجاوزت في جميع المديرات المعدل الإيجابي (50 بالمئة). أعلى معدل سجل لدى التلامذة الذكور بمديرية فاس بمتوسط وصل 61.15%.

لتأكيد أو نفي ارتباط النتائج بمتغير الجنس، اعتمدنا اختبار–ت– (جدول 4). كان مستوى الثقة أقل من 0,05، ما يعني وجود دلالة إحصائية بين الجنس كمتغير مستقل والمعرفة الديمقراطية كمتغير تابع لفائدة الذكور. قيمة –ت– كانت في حدود 5,62، بمستوى دلالة وصلت 0,99، ما يؤكد إحصائيا أن الذكور أكثر تحكما في المعرفة الديمقراطية. وهي نتيجة توازي نتائج دراسة الجمعية الدولية لتقييم التحصيل الدراسي لسنة 1971، وتخالف نتائج الدراسة التي أعادتها نفس الجمعية سنة 2001 (Torney-Purta,

and al, 2001, pp. 62-65)، والتي أظهرت تحولا لصالح الإناث في غالبية الدول المشاركة في الدراسة الدولية. ما يعني نفي الفرضية الفرعية الثانية القائلة بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في مستوى المعارف الديمقراطية بين الذكور والإناث.

على أساس المجال الجغرافي، مكنت نتائج البحث من إيجاد قائمة معطيات تسمح بتطوير تفسيرات موثوقة لموضوع المعرفة الديمقراطية، والعوامل المجالية المتحكمة في تنميتها لدى الأفراد. كانت النتائج تميل لتلامذة المجال الحضري أكثر من المجال القروي. ما يجعل المدرسة أقل قدرة على تحقيق العدالة المجالية وتجاوز تباينات المجالين الحضري والقروي، وهو ما قد يفضي إلى منح حظوظ أوفر للأفراد الحضريين للسيطرة على القرار العمومي المستقبلي.

يعرض جدول 3 نتائج البحث على أساس التوزيع المجالي، ويظهر أن تلامذة المؤسسات في الفضاء الحضري حققوا معدلا عاما تجاوز 55 بالمئة فيما حقق تلامذة المجال القروي معدلا في حدود 42,88 بالمئة.

نتائج تلامذة المجال القروي في جميع المديريات تنتشر أسفل المتوسط الجهوي، لتشكل مجموعتين رئيسيتين؛ أولى نتائجها جد ضعيفة وتضم مديريات بولمان وصفرو وتازة، وثانية تضم باقي المديريات نتائجها وإن كانت سلبية فتتجاوز متوسطات المجموعة الأولى.

على العكس من ذلك، كانت نتائج المجال الحضري مرتفعة رغم اختلافها بين المديريات. نتائج مديرية صفرو فقط أقل بقليل من المتوسط الجهوي. أما باقي المديريات فنتائجها جيدة، أقواها سجل بالمجال الحضري لمديرية تازة بمتوسط إقليمي قدره 58,65 بالمئة.

وللإجابة على التساؤل الفرعي الثالث، تؤكد نتيجة اختبار-ت- المشار إليها في جدول 4 اعتمادا على برنامج Spss وجود اختلافات بين نتائج تلامذة المجالين الحضري والقروي.

نتيجة اختبار –ت- تجاوز 7,584، بمستوى ثقة 0,00، أقل من مستوى الدلالة 0,05، ما يعني وجود دلالة إحصائية بين المجال والمعرفة الديمقراطية، تميل للمجال الحضري. وهو ما يؤكد الفرضية الثانوية الثالثة للبحث بوجود اختلافات دالة إحصائيا في مستوى المعارف الديمقراطية بين المجالين القروي والحضري، ويثبت معه أن المدرسة لم تستطع تجاوز الفوارق المجالية وتحقيق المساواة الفردية بين المواطنين المغاربة بما يسمح بإعادة توزيع الرأسمال الثقافي (Olivier et Poirier, 1997, p. 33.) في الدولة الديموقراطية.

جدول 4: اختبار –ت- المعرفة الديمقراطية حسب الجنس والجال الجغرافي

المتغير		العينة	المتوسط	درجة الحرية	قيمة–ت-	الدلالة	القرار
النوع	الإناث	431	44,83	845	5,62	0,000	دال إحصائيا
	الذكور	417	58,47				
المجال الجغرافي	القروي	273	42,88	824	7,584	0,000	دال إحصائيا
	المجال	575	55,65				

ت-نتائج اختبار المواقف تجاه مكانة المرأة في الفضاء العمومي

سجل المعدل العام لجميع فقرات الأداة على المستوى الكمي 3,08 ما يعادل 61.6% من الموافقة، بانحراف معياري قدره 0,77. يندرج على المستوى النوعي ضمن الموافقة المتوسطة. كان من الصعب التمييز بين طبيعة مواقف التلاميذ تجاه المرأة وحقوقها

السياسية، لتقارب متوسطاتها الجهوية، إلا أن تقديم النتائج بالتمييز بين المديريات قدم مؤشرات ساعدت على تفكيك وتفسير التباينات القائمة في مواقف عينة الاختبار. يقدم الجدول بعده موجز نتائج المواقف تجاه المرأة مصنفة حسب المديريات.

جدول رقم 5: المواقف تجاه المرأة حسب المديريات (إنجاز الباحث)

المديريات	بولمان	فاس	صفرو	تازة	م. يعقوب	المجموع
مو اقف العينة	2,82	3,45	3,01	2,66	2,51	3,08
الانحراف المعياري	0,64	0,76	0,81	0,91	0,43	0,77
العينة	81	404	100	213	50	848

تظهر النتائج حسب المديريات تباينات حادة بين مواقف التلاميذ تجاه المرأة تصل أحيانا حد التناقض. فاعتمادا على التقسيم الخماسي للموافقة المتراوحة بين السلبية والإيجابية، يمكن تصنيف المديريات إلى ثلاث مجموعات؛ أولى مواقفها إيجابية تجاه موقع المرأة في الفضاء العام وتعبر عنها نتائج مديرية فاس، وثانية مواقفها متوسطة تضم مديريات صفرو وتازة وبولمان، فثالثة مواقفها سلبية، تعبر عنها مديرية مولاي يعقوب.

عند النظر لهذه النتيجة بالتمييز بين بنود أداة الاختبار، يسهل تصنيف النتائج حسب توجهين رئيسيين؛ أول يضم بنود العامل 1، ذات الحمولة الإيجابية تجاه المرأة، بمعدل موافقة مرتفعة تزيد عن 3,59، تعادله نسبة مئوية تقارب 71,8%، وثان يطال البنود الثلاثة للعامل 2، تجاوز معدل الموافقة عليها مجتمعة نسبة 2,55، ما يعادل 51%. يقدم الجدول بعده خلاصة لنتائج المواقف تجاه المرأة.

أجاب أكثر من 19% من أفراد عينة الاختبار ب"أوافق بشدة" على ترشح النساء للمناصب والمشاركة في الحكومة، وأزيد من 18 بالمئة على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، و20% حول حق المرأة في تلقي راتب يعادل أجر الرجل عند القيام بنفس الوظائف، فيما أجاب أزيد من 35 بالمئة منهم ب"أوافق" على البنود الثلاثة. بينما وافق 12,8% على بقاء المرأة خارج السياسة، و10,5% على حصول الرجل على وظيفة عند ندرة فرص الشغل، و25,5% اعتبروا الرجال قادة سياسيين أفضل من النساء. بالمقابل يفضل حوالي 56% بقاء المرأة خارج السياسة، و54% مع حق النساء في الحصول على أجر متساو مع الرجل. هذه النتائج المتقاربة حسب كل عامل تخفي الكثير من التباينات عند النظر إليها من زوايا التوزيع على أساس النوع والمجال الجغرافي.

على أساس الجنس، يظهر المتوسط الجهوي للمواقف تجاه المرأة نتائج متقاربة بين الجنسين تميل لصالح الذكور. يقدم الجدول بعده توزيعا حسب البنود.

النظر للتباينات بين الجنسين في المواقف تجاه الموقع السياسي للمرأة، بالتمييز بين بنود الأداة يلغي كل التقارب المسجل في المتوسطات الإقليمية للفئتين. فالبنود المصاغة بشكل إيجابي والتي تطلب من عينة الاختبار إبداء رأيها تجاه ضرورة تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أي بنود العامل رقم 1، سجلت موافقة إيجابية جدا وصل معدلها 4.36 (يعادله 87.2% من الموافقة) لدى الإناث تراوحت بين مستوى 3,95 و4.61 أي بين نسبة 79% و92%، مقابل نسب موافقة متوسطة للذكور تتراوح بين 57,2% و78%.

أما البنود الثلاثة المصاغة بسلبية المصنفة ضمن فئة العامل رقم 2، والتي تستجلي مواقف التلاميذ حول تقويض المشاركة السياسية للمرأة، فقد كانت النتائج سلبية جدا لدى الإناث بمتوسط لم يتعد 1.57 على سلم ليكرت، أي بموافقة لم تتعد 31.4%. بينما كانت إيجابية لدى الذكور بمتوسط في حدود 3.21، أي 64.2%. تراوحت درجتها في سلم ليكرت لدى الإناث بين 1,12 (22.4%) عند إبداء الموقف حول كون الرجال قادة أفضل من النساء، و1.82 عند إبداء الموقف تجاه حق الرجال في الحصول على وظيفة أكثر من النساء. أما عند الذكور فتراوحت بين 3.12 (62.4%) عند إبداء الموقف حول بقاء المرأة خارج السياسة و3.68(73.6%) عند إبداء الموقف تجاه كون الرجال قادة أفضل من النساء.

تتوافق هذه النتائج نسبيا مع نظيراتها المسجلة في المسح الدولي للقيم حول المغرب بخصوص حق الذكور في تولي المناصب عند ندرتها، حيث كانت نسب الموافقة مرتفعة لدى الذكور تجاوزت 72,2 بالمئة، فيما لم تتعد موافقة الإناث 36,4 بالمئة (World Values Survey, 2010-2014, p. 4) هذه الاختلافات حسب الجنس أكدها اختبار –ت– للعينتين المفصلة في الجدول رقم 18.

جدول رقم 6: اختبار–ت- لمو اقف التلاميذ تجاه مشاركة المرأة حسب الجنس (انجاز الباحث)

أداة اختبار المو اقف تجاه مكانة المرأة	الفئة	أفراد العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة –ت-	مستوى الدلالة	القرار
العامل1: تشجيع مشاركة للمرأة	الإناث	431	4,34	0,95	843	21,4	0,000	دال إحصائيا
	الذكور	417	2,96	0,69				
العامل 2: تقويض حقوق المرأة	الإناث	431	1,54	0,67	844	27,8	0,029	دال إحصائيا
	الذكور	417	3,47	0,72				
العامل1: تشجيع مشاركة للمرأة	قروي	273	2,86	0,82	841	3,89	0,000	دال إحصائيا
	حضري	575	3,41	0,99				
العامل 2: تقويض حقوق المرأة	قروي	273	3,11	0,73	837	2,04	0,042	دال إحصائيا
	حضري	575	2,94	0,90				

نتيجة اختبار–ت– بالنسبة للعامل 1، أي البنود الثلاثة الخاصة بتشجيع المشاركة السياسية للمرأة، كانت 21,4 بقيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة المقدر 0,05، ما يعني وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط مواقف الجنسين لفائدة فئة الإناث (3.34) الأعلى في المتوسطات. فيما كانت نتيجة الاختبار ذاته، بالنسبة للعامل 2، أي البنود المتعلقة بتقويض حقوق المرأة، مرتفعا، قيمته 27,86، بقيمة احتمالية 0,029، أقل من مستوى الدلالة 0,05. ما يؤكد وجود فروق ذات دلالة عند مستوى 0.05 على أساس النوع. يوضح الرسم البياني التالي هذه النتائج.

على أساس المجال، كانت إجابات تلامذة المجال الحضري أكثر إيجابية من نظرائهم في المجال القروي، بلغ متوسط الأول 3,18، وفي الثاني 2,99 فقط. عند ربط هذه النتائج بنظيراتها على أساس الجنس المفصلة في النقطة السابقة تظهر أن للإناث في المجال الحضري

مواقف إيجابية تجاه الأدوار المفترضة للمرأة في الفضاء العمومي. ويقدم الجدول بعده تفصيلا وتمثيلا لمواقف عينة الاختبار تجاه المرأة بالتمييز بين المجالين الحضري والقروي.

بالتمييز بين بنود العاملين 1 و2، يظهر الجدول بعض التفاوت في مواقف التلاميذ بالتمييز بين المجالين القروي والحضري. ففي العالم القروي يميل أفراد العينة إلى الحياد؛ فقد كانت مواقفهم تجاه تشجيع مشاركة المرأة في حدود 2.86 بنسبة موافقة تصل 57.2%، بينما كانت تجاه عناصر العامل الثاني التي تقوض دورها في الحياة السياسية في مستوى 3.11 بنسبة مئوية تصل 62.2%.

على العكس من ذلك، تكشف نتائج عينة الاختبار في المجال الحضري عن مواقف إيجابية في علاقتها ببنود العامل رقم 1 (3.41 أي 68.2%)، ومتوسطة تجاه بنود العامل رقم 2 (2.94 أي بنسبة مئوية 58.8%).

للتأكد من كون الاختلافات بين المجالين ذات دلالة إحصائية، اعتمد على اختبار –ت–. حيث كان مستوى الدلالة أقل من 0,05، ما يعني وجود دلالات إحصائية بين نتائج المجالين القروي والحضري. والجدول بعده يلخص أهم خلاصات الاختبار.

نتيجة اختبار–ت– الخاصة بالعامل الأول كانت صغيرة في حدود 3,89، بقيمة احتمالية أقل من مستوى الدلالة المحدد في 0,05، ما يعني وجود علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين متغير المجال، ومستويات تشجيع المرأة على المشاركة السياسية، تميل لصالح المجال الحضري حيث سجلت المتوسطات العليا.

أما نتيجة الاختبار نفسه، الخاص بالعامل الثاني، فكانت ضعيفة في حدود 2,04، بقيمة احتمالية 0,042، أقل من مستوى الدلالة 0,05، ما يعني وجود ارتباط دال بين المجالين في شأن تقويض مشاركة المرأة لفائدة المجال القروي. ويقدم الرسم التخطيطي بعده توزيعا بيانيا لهذه النتائج.

بالمجمل، للتلاميذ إناثا وذكورا، وفي المجالين القروي والحضري مواقف إيجابية تجاه المشاركة السياسية للمرأة. فقد كانت موافقتهم مرتفعة في البنود المشجعة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وضعيفة تجاه بنود العامل رقم 2 الخاص بوضعيات تقويض موقع المرأة في الفضاء العمومي. غير أنه، وإن كان منتظرا، بل وطبيعيا أن تكون مواقف الإناث مرتفعة جدا في الإجابة على بنود العامل 1، المشجعة لمشاركتهن، ومنخفضة جدا عند الإجابة على بنود العامل 2 المقوض لحقوقهن، فإن ما يثير الاهتمام، ويتطلب أخذه بعين الاعتبار هو نتائج الذكور تجاه موقع المرأة. فمواقفهم تجاه العامل الأول تقل بكثير عن مواقف الإناث، وتزيد عنها في الإجابات المقدمة حول تقويض حقوق المرأة، ما يعني أن المشاركة السياسية للمرأة لا تزال تواجهه تحديات كبرى على مستوى البنيات الثقافية للذكور.

ثالثا: تأثير المعرفة الديموقراطية في المواقف تجاه المشاركة السياسية للمرأة

بعد مسح مواقف التلاميذ تجاه المرأة، وتفسيرها بناء على متغيري المجال الجغرافي للتعليم (القروي والحضري)، وجنس عينة الاختبار (ذكور وإناث) توصل البحث إلى تحديد علاقات ارتباطها بنتائج المعرفة الديمقراطية المقَدَّمَة في النقطة الأولى من الدراسة، أي الوقوف على مدى تأثير المعارف الديمقراطية للتلميذ في تطوير مواقف محددة تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام. وهو ما يسمح بالإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة، وتأكيد أو نفي الفرضية الرئيسية.

طرح الموضوع في مقدمته سؤالا حول علاقة المعرفة الديمقراطية بمواقف عينة الاختبار تجاه فكرة مكانة المرأة في الفضاء العام. تأسست الأجوبة على حساب معدلي الارتباط بيرسون ومعدل الانحدار الخطي البسيط بين المعرفة. كان الارتباط إيجابيا ومهما بين المعرفة الديموقراطية ومواقف العينة تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام. وصلت قيمته 0,497+ بثقة احتمالية تصل 0,000، أقل من مستوى الدلالة 0,05. ما يعني أن صورة المرأة ومكانتها في الفضاء العام تتأثر بشكل كبير بمستويات المعرفة الديمقراطية لدى التلاميذ، فالأقل معرفة منهم كانت مواقفهم سلبية أو تقليدية تجاهها.

هذه الارتباطات وإن كانت معطياتها ذات أهمية في تبيان وجود علاقة بين المتغيرين، فإنها لا تكشف مستويات التأثير الذي تمارسه عليها، وهو ما كشف عنه استخدام معدل الانحدار الخطي البسيط.

جدول رقم 7: نتائج الانحدار الخطي البسيط للمعرفة الديموقراطية

المتغير التابع	النموذج	المعامل المعياري	المعامل غير المعياري		القيمة F	الدلالة
		قيمة Bêta	الخطأ المعياري	قيمة A		
المواقف تجاه المرأة	الثابت	---	0,042	+2,14	50,84	**0,000**
	المعرفة الديموقراطية	+0,317	0,001	0,016	22,186	**0,000**

لمعرفة العلاقة بين المعرفة الديموقراطية والمواقف تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث تشكل المعرفة متغيرا مستقلا والمواقف متغيرا تابعا. أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة F البالغة 22.186 بدلالة 0.000 أصغر من مستوى الدلالة المعنوية 0.01. وتفسر النتائج أن المعرفة الديموقراطية تفسر 31.7% من المواقف تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام.

يؤكد مستوى الدلالة تأثير المعرفة الديمقراطية في المتغيرات التابعة، بقيمة احتمالية 0,000 أقل من مستوى 0.05. غير أن تأثيره ليس بمستوى الارتباطات القوية المسجلة في قيمة معامل الارتباط بيرسون، حيث كان الجزء الثابت في معادلة الانحدار قويا مقارنة بالجزء المتغير.

يعني هذا أن ارتفاع المعرفة الديمقراطية يؤدي إلى تحسن مواقف التلاميذ تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام المرأة بمقدار 1,6 بالمئة. ما يؤكد الفرضية الفرعية الرابعة القائلة بوجود علاقة دالة بين المعرفة الديموقراطية والمواقف تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام. الرسم التخطيطي بعده يظهر بجلاء تأثير المعرفة الديمقراطية في طبيعة مواقف التلاميذ، ويظهر الخط البياني الممثل لمواقف عينة الاختبار تجاه المشاركة السياسية للمرأة تطورا موازيا لخط المعرفة للمعرفة الديمقراطية.

رسم تخطيطي 7: علاقة المعرفة الديموقراطية بالمواقف تجاه مكانة المرأة في الفضاء العام

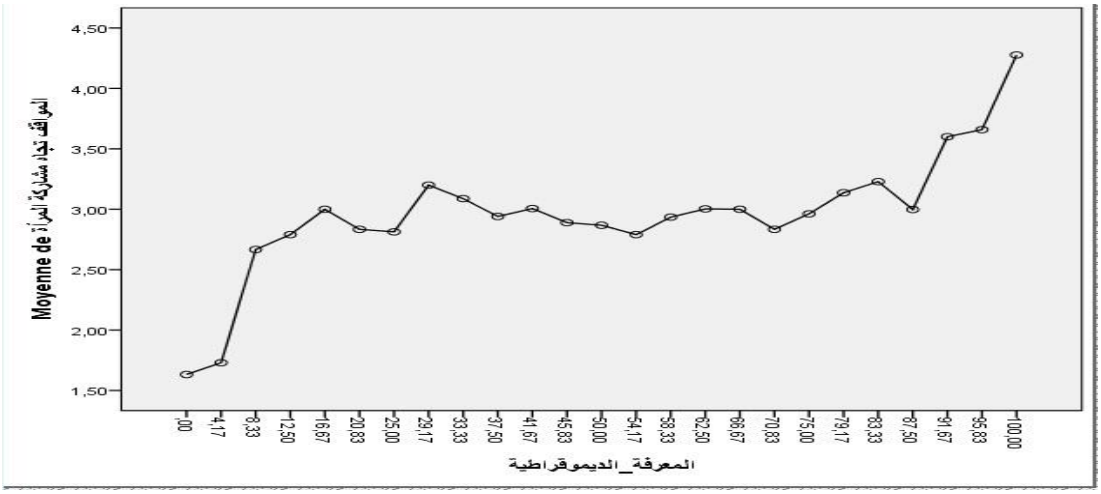

خاتمة

من النافل القول إن المرأة قد انتزعت بمرور الزمن وبشكل متدرج الكثير من المساحات في الفضاء العام. فصار الحرمان من حقوق أساسية كالمشاركة في الانتخابات والعمل جزءا من الماضي التعيس للمرأة. ومع ذلك، لا زال العديد من النساء يواجهن صعوبات في الفضاء العام. وهو ما يجعل الأمم الديموقراطية بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لتعزيز الوعي بحقوق المرأة وتحفيزها على المشاركة الفعالة في الفضاء العام في المجالات السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية.

اعتمادا على نتائج هذه الدراسة وعلى ضوء الاقتضاءات التي أفضى إليها تحليل العلاقة الجدلية بين متغيريها، يمكن سن وانتهاج سياسة تعليمية تشتغل في إطار مقاربة شمولية تراعي:

أولا : إعادة النظر في المضمون المعرفي لمفهوم الديموقراطية وامتداداته داخل المدرسة وخارجها، بما يسمح بتغطية القصور المسجل في معارف التلاميذ حول موضوع الديموقراطية، خصوصا ما تعلق بمعارف النوع الثاني، أي قدرات تفسير الممارسة والسلوك السياسي، مع اختلافات تميل لصالح الذكور وللمجال الحضري.

ثانيا : مراجعة واقع ومكانة التربية الأخلاقية في المنهاج الدراسي قصد تطوير المواقف الإيجابية الحرية بتبويء المرأة مكانتها الطبيعية في الفضاء العام.

المراجع

- **Angvik, M. and von Borries, B.** (Eds.) (1997) Youth and history: A comparative European survey on historical consciousness and political attitudes among adolescents (Vol. A-B) Hamburg: Korber-Stiftung.
- **Joignant**, **Alfredo. (**2004**).** "Pour une sociologie cognitive de la compétence politique", Politix*:* 17 (1), n°65. pp. 149-173.
- **Bennett S.E**. **and al**. (2000). "Political talk over here, over there, over time". British Journal of Political Science: 30 (1). pp. 99-119.
- **De Moura, Mireille. (1990).** Psychologie sociale, Eyrolles université, Paris, France.
- **Furnham, A.,** and **Gunter, B. (1989).** The anatomy of adolescence: young people's social attitudes in Britain. Edition Routledge, New York.
- **Gillespie, D. and Spohn, C**. (1987). "Adolescents' attitudes toward women in politics: The effect of gender and race". *Gender and Society*: 2 (1). United States. pp. 208–218.
- **Hahn, Carole. (1989).** Becoming political: comparative perspectives on citizenship education. State University of New York Press, New York.
- **Jain, S.,** and **Angural, V. (2017).** "Use of CRONBACH'S ALPHA in dental research", *Medico research Chronicles*: 4 (3). pp. 285-291.
- **Lovie A.D.,** «who discovered Spearman's rank correlation?», *British Journal of Mathematical and Statistical Psychology*, Vol. 48, Issue 2, 1995, pp. 255–269.
- **Miller William L., Timpson Annis May, and Lessnoff M. (1996)**. P*olitical culture in contemporary Britain: People and politicians, principles and practice*. Clarendon Press, Oxford.
- **Niemi, R., and Junn J. (1998)**. *Civic education: what makes students learn?,*: Yale University Press. New Haven. USA.
- **Olivier, L., et Poirier, Y**. (1997). "Égalité et humanité : le système moral de la démocratie". *Politique et Sociétés* : 16 (3). pp. 29-48.
- **Rakotomalala**, **Ricco. (2012).** *Analyse de corrélation Étude des dépendances-variables quantitatives*, Université Lumière Lyon 2, Lyon, France.
- **Schulz, W., Carstens, R., Losito, B. and Fraillon, J. (**2018**).** *ICCS 2016 Technical Report: International Civic and Citizenship Education Study*. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA). Amsterdam. The Netherlands.
- **Torney-Purta, J., Oppenheim A. N., Farnen, R. F. (**1975**).** *Civic education in ten countries: an empirical study. Edition* John Wiley and Sons. New York.
- **Torney-Purta, J., Lehmann, R., Oswald, H. and Schulz, W. (**2001**).** *Citizenship and education in twenty-eight countries civic knowledge and engagement at age fourteen*. The International Association for the Evaluation of Educational Achievement. Amsterdam.The Netherlands.
- World Values Survey (2010-2014). Morocco 2011: Technical record. <http://www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV6.jsp?COUNTRY=372>.